

المقدمة

أولاً : موضوع البحث .

لقد زاد الاهتمام بموضوع حماية البيئة ، نتيجة المشكلات الكثيرة المتولدة عن التلوث البيئي ، التي أظهرتها وسائل المعرفة الحديثة ، عندما وجهت الأنظار إلى مسألة حمايتها من جانب ، ومقدرة أبناء الجنس البشري على الاستمرار في العيش بهذا الكوكب - في حالة عدم إتباع الحيطه والحذر - من جانب آخر ، إذ يسبب نشاط الإنسان على هذا الكوكب تدمير لكل الأنظمة الطبيعية التي أودعها الله سبحانه وتعالى في هذا الكون ، بحيث جعلها لا تستغني عناصرها احدها عن الأخرى ، وإن عجز الإنسان بجهوده على تبني مسألة حماية البيئة التي تخص الجميع ، وتتأثر بنشاطهم جميعهم ، والتي لا يمكن حصرها أو إحرازها في حدود وأبعاد ؛ لذلك خير ما يلتجأ إليه في إيكال حماية البيئة هي الدولة . وقد أسرعت الدول المتقدمة في معرفة خطورة الإضرار بالبيئة لعقد المؤتمرات الدولية ؛ لتظهر أهمية حماية البيئة ، وخطورة الإضرار بها ، ولتوحيد الجهود بين جميع الدول في مواجهة جميع هذه المخاطر ، فبدأت هذه الاهتمامات من خلال عقد مؤتمر إستوكهولم لعام (١٩٧٢) ، الذي أكد على أهمية الحفاظ على البيئة وضرورة اخذ الدول على عاتقها مهمة حمايتها .

إن الدول تملك من الوسائل ما يجعلها قادرة على القيام بتحمل أعباء مهمة الحفاظ على البيئة . وأول ما تقوم به هو تنظيم النشاط الفردي الذي يسبب الأضرار والمشكلات للبيئة ، فتم اللجوء إلى إصدار التشريعات المهمة بحماية البيئة ، وبعد بيان عدم قدرة هذه التشريعات في مواجهة المخاطر البيئية ، وتبلور فكرة حماية البيئة واعتبارها من حقوق الإنسان التي تلتزم الدول بحمايتها ، تم إصدار التشريعات المتخصصة بحماية البيئة ، على أن كثرة المهام الموكلة إلى سلطات الدولة ، مع زيادة الحاجة إلى وقفة جادة منها لمواجهة الكوارث البيئية وإعادة التوازن البيئي وسرعة تفعيل القوانين ، كان الشعور بالحاجة إلى وجود هيآت قريبة من المصادر المسببة للمخاطر البيئية ، لتكون ملجأ للأفراد لمنع هذه المخاطر ، ورفع التجاوزات التي تحصل تجاه القوانين المتخصصة في حماية البيئة .

إن تنوع الظروف الداخلية في أقاليم الدول أو وحداتها المحلية ، ولد الرغبة في الاعتماد على الهيآت المحلية في مسألة حماية البيئة ؛ لأن اهمال خصوصيات هذه الوحدات في وضع السياسات والبرامج المتخصصة في حماية البيئة ، وكذلك تنفيذ القوانين ، سيجعلها عاجزة عن الوقوف بوجه المخاطر البيئية في بعض المناطق ، وفي أخرى قد يصبح نشاط سلطات الدولة متعسفاً ولا تقتضيه الحاجة الحقيقية لأفراد المجتمع ، كما أن هناك نشاطات مضرّة بالبيئة بحيث لا يمكن أن تستمر لمدة ولو قليلة ، إذ لا يعقل أن يتم انتظار أو اخذ رأي وموافقة سلطات الدولة المركزية لاتخاذ الإجراءات المانعة لهذه النشاطات ؛ لذلك اقتضى الأمر إيجاد هيآت محلية تقوم بمسؤولية حماية البيئة المحلية ، مع مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تحقيق هذه الحماية عبر استنهاض روح التعاون فيما بينهم ، للحفاظ على البيئة التي ينعم بها الجميع .

لقد ساهمت الحاجة إلى وجود كوادر متخصصة وأجهزة علمية متطورة في إرباك عمل هيآت الدولة التشريعية في الوقوف على أسلوب ناجع يمكن اعتماده في حماية البيئة ، فإذا تم حصر اختصاص حماية البيئة بالسلطات المركزية فإنه يؤدي إلى بطئ الإجراءات المتخذة لمواجهة المشكلات البيئية ، وكذلك عدم فاعلية النشاط تجاه الأفعال سريعة التأثير . أما في حالة إسناد هذه المهمة إلى الهيآت المحلية فأنها في الغالب لا تمتلك من الخبرات والوسائل والإمكانات للنهوض بمهمة حماية وتحسين البيئة ؛ لذلك وضعت الدول أساليب وطرق مختلفة في التعامل مع مسألة حماية البيئة ، كذلك تعدد الجهات التي تؤثر وتتأثر في مسألة حماية البيئة ، إذ إن الكثير من مؤسسات الدولة يساهم نشاطها في الأضرار والتلوث البيئي ، كما أنه في الوقت ذاته يعول على أخرى في أن تساهم في مسألة حماية البيئة ، أما علاقة الإدارة المحلية بهيآت الدولة الأخرى فمختلف ، فمنها ما لا تخضع لرقابة الإدارة المحلية ، وأخرى تشترك معها في تنفيذ القوانين ، وثالثة تشرف عليها وتعد اختصاصاتها من الاختصاصات الحصرية للإدارة المحلية ؛ وهذا ما جعل السلطة التشريعية أن تخط للإدارة المحلية طريقاً يجمع هذه المواقف جميعها دون التعدي على اختصاص هيئة تمارس اختصاصات محلية .

ثانياً : مشكلة البحث .

إن كثرة الأضرار التي تعرضت لها البيئة العراقية ، وضعف القدرات التي تمتلكها سلطات الإدارة المحلية ، وحداثة تجربتها ، وكثرة الهيآت والقوانين التي تعمل في المجال البيئي ، وتداخلها وتعارضها في العمل ، أدى إلى معرفة الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه التحديات لا يدرك ببساطة ؛ لذلك علينا معرفة اختصاصات الإدارة المحلية في مجال حماية البيئة ، وكذلك

معرفة قدرة النصوص التشريعية على الاحاطة الكافية لجميع عناصر البيئة بالحماية ، ومدى توفير الآليات القانونية لتحقيق ذلك ، ومعرفة المعوقات التشريعية والواقعية ومواطن الخلل والضعف في التشريعات وتعارضها ، وكيفية تنظيم القوانين والهيآت بالشكل الذي يضمن الفاعلية والجودة للنشاط البيئي للإدارة المحلية ، ودفع عجلة التنمية دون الإضرار بالبيئة ، والحفاظ على الثروات التي يمتلكها البلد ، من خلال الحفاظ على التوازن بين التطور والحفاظ على الموارد الطبيعية .

ثالثاً: منهجية البحث.

إن حداثة موضوع حماية البيئة ، وتطور عمل الإدارة المحلية يتطلب اتباع أسلوب البحث الذي يقوم على المنهج التحليلي والمقارن مع كل من فرنسا ومصر ، فضلاً عن الإشارة إلى تشريعات بعض الدول التي تنص على حماية البيئة مع البحث في آراء الفقه ، ومواقف القضاء في مسألة حماية البيئة ؛ ذلك من أجل تحديد مواطن الخلل والقوة لدى المشرع العراقي في مسألة تنظيم اختصاصات الإدارة المحلية وموقفه من حماية البيئة .

رابعاً: خطة البحث .

من أجل بيان دور الإدارة المحلية في حماية البيئة ، سيقسم هذا البحث على مقدمة ، ومبحث تمهيدي ، وفصلين ، وخاتمة دون فيها أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات : أما المبحث التمهيدي : فيتضمن التعريف بالإدارة المحلية والبيئة . وأما الفصل الأول : ففيه حديث عن التنظيم القانوني لحماية البيئة وإدارتها المحلية . وأما الفصل الثاني : فإنه يتحدث عن أساليب الإدارة المحلية في حماية البيئة .